

## فوق الطاولة

## «مسؤولية تاريخية»

علي محمود هاشم

كلام «كبير» درج خلال اجتماع مجلس الوزراء لمتابعة وتعزيز التنمية الاقتصادية في محافظة ريف دمشق: «مسؤولية تاريخية لقطاع الأعمال، النهوض التنموي الألفي.. إلى جانب تعابير أخرى لا تقل وزناً في رايهن ومستقبل الاقتصاد الوطني.. هذا الطراز من المفردات التي تفتقر لها قواميس وأساطن التجارية عادة، تعيد بعضاً من الترتيب الصحيح للأدوار الوطنية، فإذا كان لرجل تجارة ريف دمشق أن يرتب هذا القدر من «المسؤولية التاريخية» على من يمثلهم، بدءاً بنفسه، فهو يدرك ضرورة التشارك في مواجهة التبدلات الزاحفة نحو معيشة السوريين جراء الحصار.

من الناحية الأخرى، يحتاج رجال أعمالنا -يقدر أكبر- هذه اللغة المرنة وهم يعاونون «الكعكة» التي أتاحتها الحرب ندوي شيئاً فشيئاً إلى الحدود التي تشهد معها تحولاً مترجماً لنخبتنا الاقتصادية لجرد شريحة طفيلية مستسلمة غارقة في الهشاشة وتقاسم الحصص المتصافرة، ولتحول معها ضرورات الحفاظ على دورهم الوطني أسمى، إلى حتمية انتزاعهم عن جسد الاقتصاد غداً.

بغض النظر عن الأسباب والدوافع، يجدر برجال أعمالنا، خدمة لأنفسهم أولاً، تقليد حديث تقييمهم في ريف دمشق حول «مسؤوليتهم التاريخية» جديدة، فما إن يتغيروا عنها لأكثر مما يجب، حتى يصحوا قريباً على ذاتهم كأول الخسائر الجانبية لـ«الحتمية التاريخية» إبان «إحلال بدائلهم» لمصلحة نخب جديدة.. وفي تاريخنا القريب حتى ما قبل عقدين أو أكثر بقليل، الكثير من البراهين على ذلك.

إن الكثير من المؤشرات تؤكد بأن المسؤوليات الحكومية لم تعد تحتمل الانتظار، وقد ذهب قريباً إلى لحظة غير قابلة للاسترجاع من الإحلال القسري لنخب محلية داخل وخارج الحدود، أو صديقة.. هذه المآلات الطبيعية تنسجم مع روح الاقتصاد وفلسفته وحركته التاريخية، إلا أن نخبتنا التي تناهض «تقييد الاستيراد» متسلحة بخطابيات مطولة عن مصلحة السوق، لا تلبث أن تنتكر تلك الفلسفة -بسذاجة- عبر تجاهلها لقرية قرار «إحلال البديل».. ليس خافياً على الجميع، بأن ثمة من يلوح بالعودة بكامل عافيته الاستثمارية من خارج الحدود، ولا يطلب لذلك أكثر من «غزوة» ترف بها عين الحكومة، هناك أيضاً أصدقاء قد يتوافقون بتفهم قريباً، وعندها لن يكون لنخبتنا الاقتصادية سوى مساحة ضيقة في محيط الطاولة الأبعد، ولن يعود لحاضنها الشعبي التاريخي من دور يذكر في صمودها أمام الزوبان التلقائي، بعدما فقدت سلفاً جراء الإقبال المديد لإحدى دفتي بوابتها بدافع من الغربة والخلاص الذاتي، والاستعراق الفغ في «إستراتيجية الحشو تحت البطالة».

سورية لم تعد في ٢٠١٣، ونخبتنا الاقتصادية التي ما زالت عالقة في ذلك التاريخ من الخوف والتوجس، عليها التيقن من أن الطرازات القديمة لا تحظى بالطلب في مواجهة الأكثر قدرة وتفاعلاً وحادثة.. هذه حتمية تاريخية.

## الوطن

تتجه أسعار العقارات في سورية إلى ارتفاعات جديدة رغم قلة الإقبال عليها في الوقت الحالي، إذ زين أصحاب مكاتب عقارية في دمشق لـ«الوطن»، أن السوق حالياً في حالة غير مستقرة، وتشهد ركوداً في عمليات البيع والشراء.

إلا أن هذا الركود الذي يقضي انخفاضاً في الأسعار، لا ينطبق على سوق العقارات في سورية، بشكل عام، فأغلب أصحاب المكاتب العقارية توقعوا استمرار ارتفاع الأسعار هذا العام، بذريعة ارتفاع تكاليف البناء من جهة، في حين تذرغ البعض بأن مشروع قانون البيوع العقارية، من جهة أخرى، وأكد مدير الهيئة العامة للاستثمار والتطوير العقاري أحمد الحمصي لـ«الوطن» أن مشاريع التطوير العقاري التي تعتبر المشاركون الأكبر للقطاع الخاص في السوق العقارية، متوقفة في الوقت الحالي، ولم

## سوق العقارات في ٢٠٢٠ إلى أين؟

## توقعات بارتفاع الأسعار رغم الركود!

## الجلالي: قانون البيوع العقارية يحد من التهرب الضريبي ولا يرفع الأسعار



## الحمصي: شركات التطوير العقاري بانتظار تعديلات القانون لتبدأ عملها وتخفيض الأسعار

أما من ناحية مشاركة القطاع الخاص في التطوير العقاري، فأكد أنه من المهم جداً في الوقت الحالي تشجيع القطاع العام على دخول هذا القطاع، وذلك من خلال تفعيل دور الهيئة العامة للإشراف على التطوير العقاري، والتي سوف تساعد المطور لتأمين تمويل مشاريعه، خاصة أنها ذات تكاليف مرتفعة، مشيراً إلى أهمية التطوير العقاري في خلق توازن قوي في أسعار العقارات، خاصة أنه يعتمد على تسليم العقار حتى قبل تسديد قيمته على عكس جمعيات التعاون السكني الأمر الذي سبب فشله.

وبالنسبة لقانون البيوع العقارية الذي يسهم حسب بعض أصحاب المكاتب العقارية في رفع أسعار العقارات، أوضح الجلالي أنه لن يؤثر في الأسعار، وإنما هو أداة للحد من التهرب من الضريبي وعمليات التلاعب بالأسعار الحقيقية في عقود البيع والشراء، إذ سوف تقوم الوزارة بتحديد أسعار تقريبية للعقارات للحد من التهرب الضريبي قدر الإمكان.

محمد الجلالي ارتفاع أسعار العقارات لهذا العام، لكن لا يمكن إلا الآن تحديد النسبة المتوقعة، كون سعر صرف الليرة السورية أمام الدولار ما زال متقلباً، خاصة أن أغلب المواد المستخدمة في البناء مستوردة، وأن عدم استقرار سعر الصرف سوف يؤدي إلى ارتفاع التكاليف.

وأشار إلى أنه وبالرغم من أن التسعير يخضع إلى قوى العرض والطلب، لكن العرض محكوم بارتفاع تكاليف البناء والإكساء، والطلب محكوم بضعف القوة الشرائية للمواطنين، وخاصة أصحاب الدخل المحدود، مؤكداً أن المستمر في هذه الحالة سوف يفكر كثيراً قبل دخول سوق العقارات، وهو السبب الرئيس للركود في سوق العقارات اليوم.

ولفت إلى أن البلاد لا يوجد فيها حتى الآن سوق موحد للعقارات، بل فيها أسواق صغيرة متفرقة، وكان أكثرها نشاطاً هي أسواق العقارات في مناطق المخالطات.

تبدأ بعد، كون مشروع القانون الناظم لعمل شركات التطوير لم يقر، وما زالت الشركات بانتظار صدور تعديلات القانون الناظم لعملها، علماً بأنه قد تجاوزت كل العقبات القانونية والمقننات في مجلس الشعب، مؤكداً أن الإقبال على استصدار التراخيص جيد في الوقت الحالي، مشيراً إلى أن المشاريع التي سوف تدخل حيز التنفيذ قريباً هي ٢٦ مشروعاً تطويراً عقارياً.

ولفت إلى أنه لا يمكن الحكم الآن على مشاريع التطوير العقاري حتى تدخل حيز التنفيذ، منوهاً بأن البدء بهذه المشاريع من شأنه ضمان حق المواطن في السكن، بحيث تعتمد هذه المشاريع على المنازل الصغيرة المساحة، على أن يكون سعرها يتراوح بين ٦ إلى ٧ ملايين ليرة سورية، تقسط عن طريق البنوك، مبيناً أن الهيئة وجهت باستخدام المواد قليلة التكلفة التي تضمن في الوقت نفسه الجودة والمتانة للمواطن مما سوف يسهم في تخفيض أسعار العقارات بشكل عام.

بدوره، أكد الخبير في الاقتصاد الهندسي الدكتور

## ميدة لـ«الوطن»: ٣٣٨ مزرعة شملها برنامج الاعتمادية

## تصدير ١٤ بالمئة فقط من موسم الحمضيات



## رامز محفوض

كشف المدير العام لهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات إبراهيم ميدة لـ«الوطن»، عن كمية الحمضيات السورية التي سوتفت إلى الخارج حتى تاريخه والتي وصلت إلى ١٤٠ ألف طن.

علماً بأن الإنتاج متوقع أن يتخطى مليون طن، بحسب اتحاد الفلاحين، ما يعني أن السوق خارجياً، يصل إلى ١٤ بالمئة من الإنتاج.

وأكد أن الكمية التي سوف تسوق هذا العام (٢٠٢٠) إلى الخارج وحملاً ستكون أكبر مما سوق خلال الأعوام الماضية، مشيراً إلى أنه إضافة إلى ذلك ستكون الهيئة قد نجحت في زراعة ثقافة الاعتمادية التي سوف تصبح راسخة، وتنعكس إيجابياً على حجم الصادرات والترويج للمنتجات السورية للفترة القادمة، وسوف يجد هذا البرنامج حلوياً لموضوع تسويق المنتجات الزراعية على المدى المتوسط والبعيد.

وبين ميدة أن عدد مراكز الفرز والتوضيب التي شملها برنامج الاعتمادية لتسويق الحمضيات وصل حتى تاريخه إلى ٨ مراكز في محافظة اللاذقية، ومركز واحد في محافظة طرطوس، على حين أن عدد المزارع التي شملها البرنامج بلغ ٣٣٨ مزرعة.

وأوضح أن عدد مراكز الفرز والتوضيب كان أقل منذ فترة، لكن العدد ازداد بعد أن تشجع أصحاب المراكز لتشغيل مراكزهم ببرنامج الاعتمادية، وتداركوا النواص البيسطة التي كانت موجودة، مشيراً إلى أن محضراً من اللجنة الفاصلة المشكلة بقرار من وزير الصناعة وصل أمس إلى الهيئة بهذا الخصوص، وهذا المحضر يوضح أن هذه المراكز بدأت مؤهلة للاعتمادية.

ولفت إلى أن تشميل الاتحاح ببرنامج الاعتمادية سيتم العمل عليه بعد الانتهاء من موضوع الحمضيات، منوهاً بأن برنامج الاعتمادية إيجابيات كثيرة، وأصبح اليوم معروفاً لدى لعاملين في مجال الحمضيات، بحيث بات المزارعون وأصحاب مراكز الفرز والتوضيب يعرفون أن الاعتمادية ضرورة جداً، وحاجة ملحة للترويج للمنتج السوري

ودخوله إلى الأسواق الخارجية.

وأشار إلى أن هذا البرنامج يساعد على الترويج ودخول أسواق جديدة، وعلى التعبئة والتغليف، وبحسن جودة جميع المنتجات، وشروط وتنافسية المنتج المحلي، ودخوله الأسواق العالمية بسهولة ويسر.

وأكد أن آلية دعم المزارع والمصدر التي تم طرحها من الهيئة ومناقشتها مع اللجنة الاقتصادية في رئاسة مجلس الوزراء قد اعتمدها وأقرتها من قبل اللجنة الاقتصادية، والهيئة حالياً بانتظار صدور هذه الآلية من وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بعد استكمال بعض الإجراءات.

وصرح رئيس مكتب التسويق في الاتحاد العام للفلاحين خاطر عماد لـ«الوطن»، بأن أمور تسويق الحمضيات لهذا

## الحصة الأقل لحلب!

## ٥٢٥ صناعياً اقترضوا ٦,٢ مليارات

## ليرة من المصرف الصناعي في ٢٠١٩

## عبد الهادي شباط

## والتنموية.

واعتبر المدير أن هناك عملاً واسعاً يتم على تسوية القروض المتعثرة، حيث أنجز المصرف الكثير من التسويات مع الصناعيين المتعثرين، وأن هذه التسويات إيجابية وتعود بالنفع على الصناعي وعلى المصرف في الوقت نفسه حيث يعتمد المصرف على التوسع في التواصل والحوار مع الصناعيين المتعثرين، وخاصة المتعثرين لأسباب موضوعية بفعل الظروف التي راقت سنوات الحرب على سورية.

وبين أن المصرف يتجه للتركيز في تمويلاته نحو المشروعات الحيوية والمهمة على التوازي في التركيز على تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة المهن الحرفية والعلمية ومراعاة التوازن في التمويل بين مختلف القطاعات لتحقيق أوسع حالة من التوازن والعدالة في تمويل المصرف.

ولفت إلى أن المصرف يعمل على منح القروض لمشاريع الطاقة المتجددة وذلك من خلال عقد اتفاقية مع المركز الوطني لبحوث الطاقة تهدف إلى التعاون في مجال دعم المشاريع الصناعية للراغبين في الاستفادة من تطبيقات الطاقة المتجددة «شمسية، ريحية» سواء لإنتاج الكهرباء أو لضخ المياه لتأمين احتياجاتها من الطاقة وقروض حدها الأقصى ٧٠٪ من الكلفة التقديرية لكل مشروع.

كما يتم حالياً التحضير لمنح قروض للطاقات المتجددة للشركات والأشخاص الذين يرغبون بإنتاج الطاقة الكهربائية وبيعها لما لهذه المشاريع من أهمية وأولوية لدى الحكومة.

حصل ٥٢٥ صناعياً على قروض بقيمة تجاوزت ٦,٢ مليارات ليرة سورية من المصرف الصناعي خلال العام الماضي (٢٠١٩)، بوسطي تقديري نحو ١١,٨ مليون ليرة للقروض الواحد.

وكان ٥٨ صناعياً فقط قد حصلوا على قروض خلال العام السابق (٢٠١٨) بقيمة بلغت ٧٢٦ مليون ليرة، وكان معظمها خلال الربع الأخير من العام، حيث تم استئناف منح القروض في شهر آب.

وبين مدير في المصرف الصناعي لـ«الوطن»، أن طرطوس كانت أكثر المحافظات المستفيدة من قروض المصرف، تلتها دمشق ثم حماة وحمص وبعدها اللاذقية، ثم حلب، رغم أنها عاصمة الصناعة السورية.

وأوضح أن سبب تراجع حصة حلب من القروض الصناعية هو الظروف العامة التي مرت بها المحافظة، ومازال العديد من آثارها مستمراً، في حين هناك حالة اهتمام واسعة في دعم التمويل الصناعي وحلب، والكثير من التسهيلات يعمل عليها المصرف لتضجيع التمويل للصناعيين.

وبين أن التسهيلات الائتمانية التي يعمل عليها المصرف جاءت بالتنافس مع سياسة المصرف بالتوسع في منح التسهيلات الائتمانية وفق رؤية المصرف ومحدداته وبالتوافق مع الأولويات التي حددتها الحكومة، خاصة وأن حجم الودائع لدى المصرف كبير، ولابد من التوسع في التوظفات ومنح القروض بما يسهم في تحريك النشاط الاقتصادي، وخاصة تمويل المشروعات الصناعية

الموسم مقبولة، لكن ليس كما يجب، والإلتحاح يتواصل بخصوص هذا الأمر مع المعنيين، مشيراً إلى أن تسويق الحمضيات يتم إما عبر وسطي، وإما من خلال المؤسسة السورية للتجارة، مشيراً إلى أن الإنتاج وصل لحدود مليون طن.

وبين أن موسم الحمضيات هذا العام أفضل من الأعوام الماضية، لافتاً إلى أن المؤسسة السورية للتجارة اشترت من الفلاح مباشرة، لكن ليس بالكمية الكافية، وساهمت في تخفيف العبء عن الفلاح، لكن ليس باستطاعتها أن تأخذ كميات كبيرة من الموسم، منوهاً بأن السورية للتجارة تعطي سعراً للفلاح أفضل من سعر الوسيط، وتعطيه التكاليف زائد هامش من الربح.

## مدير «صناعة» يتحدث عن أسباب رفع أسعار المنتجات وانخفاض جودتها

## عبير صيموعة

الحرفية فضلاً عن ضرورة تفعيل دور المصارف الخاصة لما تتميز به من مرونة في التعامل مع الصناعيين والمستثمرين.

وبيّن عامر أن عدد المشاريع المرخصة مع وحدات التبريد خلال عام ٢٠١٩ وصل إلى ٢٧ مشروعاً منها ١٩ مشروعاً غذائياً برأس مال ٥٤٨ مليون ليرة سورية وه مشاريع كيميائية برأس مال ٣٥ مليون ليرة ومشروعان هندسيان برأس مال ١٥ مليوناً ومشروع تسجي برأس حوالي ٢٦ مليون ليرة، منوهاً بأن هذه المشاريع تؤمن مجتمعة ٥٧ فرصة عمل.

وأوضح عامر أن عدد السجلات الصناعية التي تم منحها لذات التاريخ وصل إلى ٢٣ سجلاً صناعياً برأس مال يزيد على ٤٣٤ مليون ليرة كما وصلت قيمة الآلات ضمن تلك المشاريع إلى حوالي ٣٧٨ مليون ليرة ستؤمّن ٦١ فرصة عمل.

وأكد عامر وجود العديد من الصعوبات التي تواجه القطاع الحر في المحافظة والتي تقوم مديرية الصناعة بالإشراف على جميع الجمعيات الحرفية التعاونية منها والإنتاجية مشيراً إلى مجموعة من المقترحات التي تقدم

يعاني القطاع الصناعي العديد من الصعوبات والمعوقات التي تعوق نموه، منها ما يتعلق بالسيولة ومنها ما يتعلق بالوضع العام وأشار مدير صناعة السويداء هيثم عامر في تصريح لـ«الوطن» إلى أن هذه المعوقات أدت إلى ارتفاع سعر المنتج النهائي أو انخفاض جودته ما انعكس سلباً على المنافسة خارجياً وداخلياً أمام المنتجات المستوردة.

ولفت عامر إلى أن الحل يكمن في إتخاذ مجموعة من الخطوات أولاً تخفيض أجور النقل وإقامة محطات تقطرات شحن إلى داخل وخارج المحافظة وتفعيل دور الصناعيين من خلال غرفة الصناعة في التخطيط الإداري والاقتصادي في تأمين بنى تحتية تناسب وتدعم نمو وتطور القطاع الصناعي، إضافة إلى النظر في الإعفاءات الضريبية على أن تكون نوعية وخصوصاً للمشاريع التي تعتمد على المواد الأولية المحلية أو التي تؤمن فرص عمل أكثر وتسهيل المعاملات المصرفية والقروض في مصارف القطاع العام وتخفيض الفوائد

